

### المظاهرات ضد "هيئة تحرير الشام-هتس" .. محرّكاتها و آثارها ومستقبلها

تقرير صادر عن وحدة تحليل السياسات في مركز الحوار السوري

27 شعبان 1445 هـ - 8 آذار/ مارس 2024 م

#### مقدمة:

شهدت عدة مناطق في محافظة إدلب وريف حلب الغربي خلال الأيام الماضية مظاهرات مناهضة لسياسة "هيئة تحرير الشام-هتس" ردّد خلالها المتظاهرون شعارات عديدة أبرزها المطالبة بإسقاط قائد "هتس" أبو محمد الجولاني، والإفراج عن المعتقلين في سجونها<sup>1</sup>.

وقد تفجّرت الاحتجاجات لعوامل عديدة يندرج أغلبها ضمن سياق ما يُعرف بملفّ "العملاء" الذين اعتقلت "هتس" المئات منهم خلال الأشهر الماضية، وازداد الاحتقان من تيارات داخل "هتس" بعدما تبين وقوع عمليات تعذيب لقسم من المعتقلين<sup>2</sup>، ومقتل أحدهم دون إخبار ذويه<sup>3</sup>، الأمر الذي أسهم في زيادة الغضب الشعبي عموماً ضدها، لاسيما مع وجود مئات الناشطين المدنيين ومن سجناء الرأي والفصائل مجهولي المصير في سجون التنظيم وسط مخاوف من تصفيتهم<sup>4</sup>.

سُجّلت بدايات المظاهرات ضد "هتس" بأعداد محدودة ضمن ساحة الساعة في مدينة إدلب، إضافة لمدينة سمردا في الريف الشمالي للمحافظة<sup>5</sup>، لكن يوم الجمعة الأول من مارس/ آذار 2024 توسّعت فيه المشاركة سواء على مستوى الأعداد أو المناطق، لتعمّ عدة مدن وبلدات ضمن نفوذ "هتس" في إدلب وريفها وريف حلب الغربي<sup>6</sup>، دون احتكاكٍ مع القوى الأمنية التابعة لـ "هتس"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> ادلب.. متظاهرون يرفضون سياسة "تحرير الشام" ويطالبون بتبويض السجون، عنب بلدي، 2024 / 2 / 27، شوهد في: 2024 / 2 / 29 وهذا ما يبدو متوافقاً مع ما رجّحه مركز الحوار السوري حول هذا الموضوع مؤخراً، وذلك لسببين: الأول: أن الشخصيات التي انسحبت من "هتس" قد يكون لها نفوذ وموالون داخل "هتس" ربما يكونون محلّ استهداف من قبل قيادة التنظيم، والثاني: بسبب التحريض من قبل الشخصيات التي انسحبت وأعلنت انشقاقها، يُنظر:

نظرة تحليلية لسلوك "هيئة تحرير الشام - هتس" في 2023 ومحاولة استقرائه في 2024، مركز الحوار السوري، 2024 / 2 / 7  
<sup>3</sup> القتل هو عبد القادر الحكيم المعروف بـ "أبو عبدة تل حديا"، وكان قد اعتُقل قبل نحو 5 أشهر، علماً أنه ينتهي لفصيل "جيش الأحرار" التابع للجهة الوطنية للتحرير في الجيش الوطني السوري.

يُنظر: مظاهرات احتجاجية ضد "مسالخ الجولاني البشرية" في سمردا بإدلب، شبكة شام، 2024 / 2 / 25، شوهد في: 2024 / 2 / 29  
<sup>4</sup> هيئة تحرير الشام مستمرة في ارتكاب أنماط متعددة من انتهاكات حقوق الإنسان، بشكل رئيس في مراكز الاحتجاز التابعة لها، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2022 / 2 / 31، شوهد في: 2024 / 2 / 29

<sup>5</sup> حراك شعبي ضد "تحرير الشام" على خلفية ملفّ "العمالة"، 2024 / 2 / 27، شوهد في: 2024 / 2 / 29  
<sup>6</sup> مظاهرات حاشدة ضد "هيئة تحرير الشام" في مدينة إدلب، تلفزيون سوريا، 2024 / 3 / 1، شوهد في: 2024 / 3 / 3  
<sup>7</sup> مع ذلك تحدثت مصادر إعلامية أن ما يسمى "فرع المعلومات"، أو "قسم الدراسات" في "وزارة الداخلية" التابعة لـ "حكومة الإنقاذ" الذراع المدني لـ "هتس" بدأ يجمع معلومات وبيانات عن المشاركين في تظاهرة إدلب فور انفضاضها من ساحة الساعة وسط المدينة.

يُنظر: إدلب: مظاهرات تطالب بإسقاط الجولاني مع تصاعد القمع والاحتكار، نون بوست، 2024 / 2 / 28، شوهد في: 2024 / 3 / 1 وبالقابل أيضاً، يرى البعض أن "هتس" تحاول احتواء الغضب وإرضاء النشطاء في المنطقة، لدرجة أنها وقّرت حماية للتظاهرات، خاصة الإعلاميين،

تنوعت الرسائل التي وجهها المتظاهرون في الحراك أغلبها يندرج ضمن سياق الرفض العام لسياسات "هتس" الأمنية والاقتصادية. بالإضافة لمطلب إسقاط الجولاني وتبييض السجون من المعتقلين، كانت هناك شعارات تنادي بحرية التعبير وتشير لعدم وجود عدالة في القضاء، إضافة لمطالب أخرى تنتقد احتكار التجارة من قبل "هتس" وأذرعها واستمرارها برفض ضرائب مرتفعة على السكان<sup>8</sup>.

يستعرض هذا التقرير العوامل التي ساهمت في تصاعد الاحتجاجات الشعبية مع التركيز على العوامل الداخلية المرتبطة بالصراع داخل أجنحة "هتس" والعوامل الاقتصادية وعامل "الموقف التركي"، إلى جانب السعي إلى استشراف سيناريوهات هذا الحراك ومستقبله.

## العوامل المؤثرة في الاحتجاجات الشعبية ضد "هتس":

في رصد أبرز مناطق التظاهرات الشعبية ضد "هتس"، يظهر أنها خرجت في محافظة إدلب ضمن كل من: (مدينة إدلب- بنش - تفتناز - الفوعة - سرمدا - كلبي - أظمة - مخيمات دير حسان - ترمانين - احسم - كفرتخاريم)، وفي حلب خرجت في كل من (الأتاب - دارة عزة - الأزمو)، ولعل العامل الأبرز الذي دفع لخروج مظاهرات في مناطق كان يُنظر لها على أن مركز ثقل لـ "هتس" مثل بنش وتفتناز وكلبي وسرمدا وغيرها من مناطق إدلب، هو صراع الأجنحة في "هتس" خصوصاً بين الجناح العسكري والأمني ونقمة بعض الجهات والشخصيات الفاعلة فيها بعد عملية التهميش والانتهاج بالعمالة والاعتقال، حيث رُصدت مشاركة عسكريين وشرعيين سابقين في "هتس"<sup>9</sup>.

ويرى البعض أن الاحتجاجات ارتبطت أحياناً بعوامل محلية مناطقية خصوصاً في ظل وجود نقمة لدى بعض المناطق ضد سياسات "هتس"، كما حال مدينة الأتاب التي خرجت فيها تظاهرات ضد الجولاني، ولعل الاحتجاجات هنا ارتبطت بعامل التهميش الذي تعرضت له المدينة، خصوصاً أن ناشطين أطلقوا من قبل حملة "لا لتهميش الأتاب"<sup>10</sup>، والأمر ذاته ينطبق نسبياً على مدينة دارة عزة.

كما يُعتبر توزع الناشطين والثقل السكاني عاملاً مؤثراً في خروج التظاهرات من عدمها، ولعل هذا ما يُفسّر تكرار التظاهرات في مدينة إدلب، وعدم خروجها مثلاً في معظم مناطق جبل الزاوية بحكم انخفاض عدد السكان فيها، وبالتالي انخفاض عدد الناشطين والإعلاميين أيضاً هناك، لاسيما مع قربها من خطوط التماس.

<sup>8</sup> يُنظر: غضب ضد "هيئة تحرير الشام": فاعلون متعددون في الاحتجاجات ومحاولات للاحتواء، العربي الجديد، 2024/3/3، شوهدي: 2024/3/3. وذلك وفق ما رُصد في مواقع التواصل الاجتماعي للعديد من التسجيلات المرئية والصور للفتات والتهافتات خلال التظاهرات الشعبية في الأيام الماضية.

<sup>9</sup> مثل عبد الرزاق المهدي الشرعي السابق في "هتس" والذي أعلن قبل سنوات انسحابه منها.

<sup>10</sup> سكان الأتاب يطالبون بترسيخ الإدارة اللامركزية وتحييد الأمنيين عن الحياة العامة، تلفزيون سوريا، 2024/3/4.

بالمقابل، غابت المظاهرات مثلاً عن مناطق ذات ثقل سكاني مثل الدانا وحارم وسلقين وأريحا، الأمر الذي فسّره البعض، إما بزيادة الوجود الأمني لـ "هتس" في بعض المناطق مثل حارم وسلقين، أو بضعف الحراك المدني أساساً في أخرى مثل: أريحا والدانا، وبالتالي قد يكون لعامل الوقت خصوصاً مع اقتراب الذكرى السنوية للثورة دوراً في تحفيز هذه المناطق للخروج باحتجاجات شعبية، لا سيما مع استمرار الدعوات لمواصلة الاحتجاجات<sup>11</sup>.

## للعامل الاقتصادي دوره في تحريض الشارع على الاحتجاج:

على الرغم من حضور العوامل السابقة وتأثيرها في قدح شرارة الاحتجاج خصوصاً ما يتعلق بالصراع الداخلي بين أجنحة "هتس"، إلا أن هنالك عوامل أخرى ساهمت في دفع المدنيين لرفع صوتهم والتظاهر والاحتجاج ضد الأخيرة، يأتي في مقدمتها: تردي الوضع الاقتصادي من انتشار للبطالة وارتفاع مستويات الفقر، والتي ساهمت سياسات "هتس" في مضاعفة آثارها، خصوصاً مع إمساكها وبعض القياديين بأهم القطاعات الاقتصادية<sup>12</sup>، لاسيما قطاع المحروقات، فضلاً عن فرض الضرائب على قطاعات وخدمات أخرى وسط الغلاء والبطالة<sup>13</sup>.

ولعل ذلك يؤكد بصورة أو بأخرى فشل جهود "هتس" وإعلامها الرديف في تسويق روايتهم التي طالما دأبوا عليها والمتمثلة في أن مناطق سيطرة الأخيرة أكثر استقراراً وأمناً وأفضل حوكمة من بقية المناطق السورية خصوصاً في ريف حلب الشمالي، مع أن بعض مؤشرات الواقع لا تؤيد ذلك<sup>14</sup>.

<sup>11</sup> هذا ما ذهب إليه أحد الناشطين الإعلاميين في مدينة إدلب خلال مقابلة مع معد التقرير يوم 7 / 3 / 2024، حيث يشير إلى أن الاحتجاجات لا تزال في بداياتها وأن هناك توقعات بأن تصل التظاهرات إلى تلك المناطق خصوصاً أنها تعاني من سياسات "هتس"، كما يشير إلى أن بعض المناطق قد لا تهتم كثيراً بالتظاهرات مثل مدينة الدانا التي تحولت إلى منطقة تجارية إلى حد ما.

<sup>12</sup> في هذا السياق يقول أحد الصحفيين المتابعين لملف "هتس" في مقابلة مع معد التقرير يوم 5 / 3 / 2024 إن "هتس" تطبق نفس السياسات والنهج الاقتصادي الذي كان يطبقه نظام الأسد عبر إستراتيجية الاحتكار والهيمنة والترجح ووضع المجتمع تحت رحمة طبقة من رجال الأعمال، الأمر الذي جعل المجتمع ينتفض مستغلاً اللحظة التي شعر فيها أن "هتس" ضعيفة إلى درجة بات بإمكانه أن يخرج إلى الشارع ويعبر عن غضبه.

<sup>13</sup> يرى أحد الناشطين المحليين في مدينة إدلب في مقابلة مع معد التقرير يوم 4 / 3 / 2024، أن الملف الاقتصادي مهم في الحراك الحالي، بسبب غلاء الأسعار بشكل ملحوظ عن مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري في سلعٍ مختلفة مثل الكهرباء والفروج والمحروقات وشبكة الأترنت وغير ذلك، فضلاً عن الضرائب ومحاصصة المنظمات التي تعمل بالمنطقة، واصفاً الوضع بـ "السيئ للغاية".

<sup>14</sup> في هذا السياق أشارت ورقة سابقة أصدرها مركز الحوار السوري حول واقع الصورة الذهنية للمجالس المحلية في شمال غربي سوريا إلى أن الحاضنة تنظر بشكل عام بصورة سلبية إلى الإدارات الخدمية في مختلف مناطق شمال غرب سوريا.

يُنظر: أحمد قربي وخبيل صباغ، [الصورة الذهنية للإدارات الخدمية في شمال غرب سوريا: الانطباعات المحملة بثقل الواقع](#)، 29 / 12 / 2023

## هل للعامل الذاتي "الجماهيري والمدني" حضوره في الاحتجاجات الأخيرة؟

مع تفجر الاحتجاجات الشعبية ضد "هتس" تبرز إلى السطح العوامل الذاتية التي يمكن أن تكون مغذية للحراك وداعمه له على المدى البعيد بشكل يجعله أكثر ديمومة وتنظيماً، سواء على مستوى المجتمع المدني، أو الناشطين أو الجهات الإعلامية أو النقابات والأحزاب والجامعات وغيرها من الكيانات التي يمكن أن تلعب دوراً في تقوية الحراك الشعبي.

وفي هذا السياق، لم يظهر دور فاعل ومؤثر لهذه الكيانات والتنظيمات المدنية؛ حيث لم يرصد مشاركة فاعلة لأي منها ضمن الاحتجاجات الأخيرة حتى الآن؛ فمثلاً لم يكن هناك دعم واضح وكبير من قبل ناشطي المنطقة لها، كما لم تصدر بيانات من أية نقابة موجودة في مناطق سيطرة "هتس"، فضلاً عن جامعة إدلب التي التزمت الصمت<sup>15</sup>، وكذلك اتحاد الطلبة في إدلب. قد يكون مرد ضعف التفاعل أو – انعدامه للدقة – إلى الخشية من القبضة الأمنية، أو لأن تلك الجهات مسيطر عليها من قبل "هتس" – وهذا هو الأرجح بحسب بعض المتابعين-، أو لأن هذه الجهات ربما لا ترى أن الحراك له برنامج ومطالب محققة بحكم أنه جاء كردة فعل على صراعات داخلية في "هتس".

## الموقف التركي وتأثيره على مستقبل الحراك الشعبي ضد "هتس":

لا يخفى أيضاً أن العامل التركي ذا تأثير مهم في أي حدث طارئ بمنطقة شمال غربي سوريا بشكل عام، وبشكل خاص في منطقة إدلب بسبب أهمية المنطقة لأنقرة سياسياً وأمنياً، الأمر الذي يدفع الأخيرة لضبط أية تطورات قد تحدث في المنطقة بما يحول من أي انعكاس سلبي على حالة "الجمود الهش" القائمة، والتي تم التوصل إليها بموجب اتفاق الهدنة بين الجانبين التركي والروسي في آذار 2020<sup>16</sup>. في ضوء ذلك لا يمكن تجاهل الموقف التركي إزاء التطورات الجارية في محافظة إدلب وريف حلب الغربي، خاصة في حال توسعت التظاهرات الشعبية المطالبة برحيل الجولاني، أو لجأت "هتس" إلى أساليب أكثر خشونة في تعاملها مع الاحتجاجات.

حتى الآن لم تُرصد أي ردة فعل تركية داعمة للحراك أو مناهضة له، وهو ما قد يُعطي إشارة مبدئية بأن القوات التركية في شمال غربي سوريا لا تبدو راغبة بالدخول في هذه القضية سلباً أو إيجاباً، خصوصاً أن التوجه نحو تبديل أي وضع عسكري

<sup>15</sup> لعل البعض قد يستصحب تجربة حراك المعلمين في مدينة الباب، فبعد قيام الأخرين بمظاهرات للمطالبة بحقوقهم وزيادة رواتبهم، كان الرد آنذاك بفصل المعلمين الذين شاركوا في الاحتجاجات، وبالتالي ربما تدفع هذه الحادثة وأمثالها العاملين في المؤسسات الرسمية الموجودة في شمال غرب سوريا بما فيها تلك الموجودة في مناطق سيطرة "هتس" لعدم اللجوء إلى التظاهر للمطالبة بحقوقهم، لأن العواقب ستكون أكثر مفسدة بالنسبة لهم، وستعود بنتائج سلبية عليهم في ظل ضعف التفاعل الشعبي وفي ظل ضعف المؤسسات القضائية التي يمكن أن تعيد لهم حقوقهم التي يمكن الاعتداء عليها.

ينظر: فصل المعلمين في الباب بسبب إضرابهم عن العمل، المحرر، 20/ 10 / 2022، شوهد في: 6 / 3 / 2024

<sup>16</sup> من المعلوم أن تركيا استخدمت القوة الخشنة للوصول للوضع الحالي في مناطق شمال غربي سوريا ووقف تقدم قوات نظام الأسد، وذلك بعد إطلاقها عملية درع الربيع.

أو أمني قائم في إدلب قد يؤدي لتفجّر موجة قوية من الاشتباكات في المنطقة، وهو ما لا ترغب به تركيا الساعية إلى عدم وقوع أية تطورات قد تدفع نحو موجة من النازحين نحو حدودها.

ولكن مع ذلك يتوقّع البعض أن تركيا قد تكون داعمة لإحداث وضع جديد في "هتس" يقوم على إضعافها إلى حدٍ ما وجعلها أكثر انضباطاً، خصوصاً بعد تحركاتها مؤخراً في شمال حلب لبناء النفوذ أو السيطرة على المعابر، أو استفزازها الجانب التركي حينما حاولت اعتقال القيادي المنشق عنها أبو أحمد زكور ضمن مناطق نفوذ الجيش الوطني السوري في ريف حلب قبل أشهر<sup>17</sup>.

## ردة فعل "هتس" ضد الحراك الشعبي:

مع زخم التظاهرات وامتدادها؛ اتخذت "هتس" سياسة جديدة في مسعى منها لاحتواء الموقف تقوم على "ترك مرحلي" لسياسة القمع مع تجاهل أبرز مطالب المتظاهرين الممثلة بإسقاط الجولاني ومحاسبته، وهذا ما يظهر مثلاً في بيان الشرعي العام في "هتس" عبد الرحيم عطون الذي سعى لإبراز التجاوب مع مطالب العفو عن المعتقلين، كما تحدث عن توقيف المحققين وكلّ من طلبت اللجنة القضائية توقيفه لاحقاً<sup>18</sup>، أو ببيان "حكومة الإنقاذ" الذي حاول ركوب موجة الاحتجاجات من قبيل "مطالب المتظاهرين المحقّة"، وأن "الحراك يقوده زمرة من الشباب الغيور"<sup>19</sup>، وفي الوقت ذاته استخدام لغة التخوين ضدهم من خلال الاتهام بوجود "جيوش إلكترونية يُنظّمها العدو لضرب الصف الداخلي للثورة".

ويرى البعض أن "هتس" ستعمل في ردها على التظاهرات ضمن مسارين: الأول: أمني، والثاني: اقتصادي لإظهار توجهاتها الإيجابية للتعاطي مع مطالب الحراك، وفي مسعى منها لاحتواء الاحتجاجات، ولذلك لم يكن مستغرباً إعلان "حكومة الإنقاذ" الإفراج عن العشرات من المعتقلين، وسط توقعات باستمرار "هتس" على المدى القريب بعدم التصدي للمظاهرات، واستغلالها للحديث عن أن الناس تتظاهر بحريّة في محاولة لتحسين صورتها لاسيما بعد وقائع التعذيب الأخيرة بحق المعتقلين.

إلا أن هذا التوجه العام، لا يعني وجود استثناءات كما حصل مثلاً مع مظاهرة دارة عزة التي تعرضت للرصاصة الحي<sup>20</sup>، الأمر الذي يشير إلى إمكانية أن تلجأ "هتس" لاستخدام القوة في حال ارتفعت مطالب الناس أو زاد زخم المظاهرات.

<sup>17</sup> هذا ما ذهب إليه الصحفيين المتابعين لملف "هتس" في مقابلة مع معد التقرير يوم 2024 / 3 / 5.

<sup>18</sup> "تحرير الشام" تتعهد بعفو عام استجابة لحراك إدلب، عنب بلدي، 2024 / 3 / 1، شوهدي في: 2024 / 3 / 4.

<sup>19</sup> "أصواتهم وصل صيادها" .. حكومة الإنقاذ ترد على المتظاهرين في إدلب، تلفزيون سوريا، 2024 / 3 / 3، شوهدي في: 2024 / 3 / 4.

<sup>20</sup> مظاهرات سلمية في ريف حلب تتعرض للهجوم بالرصاص، sy-24، 2024 / 3 / 6، شوهدي في: 2024 / 3 / 6.

## سيناريوهات الحراك الشعبي ضد "هتس":

أمام المشهد الحالي يمكن القول إن سيناريوهات الاحتجاجات الشعبية في شمال غربي سوريا تندرج وفق الآتي:

- احتواء التظاهرات بشكل تدريجي: وهذا يبدو أرجح السيناريوهات خصوصاً مع مساعي الجولاني للعب على ورقي الأمن والاقتصاد؛ الأول عبر تخفيف محدود للقبضة الأمنية والإفراج عن بعض المعتقلين، والثاني عبر تخفيف بعض الضرائب والجبايات، وتخفيض أسعار المحروقات.
- خلط الأوراق واللعب على عامل الوقت: وهذا السيناريو وارد خاصة مع اقتراب موعد الاحتفالات بذكرى الثورة، فهذه قد تكون فرصة يستغلها الجولاني لجعل التظاهرات تأخذ منحى آخر، وذلك بذات الوقت الذي قد تبتُّ فيه أذرع "هتس" أجواء اليأس من تكرار التظاهرات دون جدوى.
- اللجوء للعنف وتحييد المؤثرين بالحراك: وهذا يبدو أبعد السيناريوهات على المدى القريب، خصوصاً مع الانقسام داخل "هتس" واستمرار أزمته الداخلية، إلا أنه غير مستبعد فيما لو استقر البيت الداخلي لـ"هتس"، أن تلجأ إلى تحديد الأشخاص والناشطين المحركين للاحتجاجات، لأن هذا الأمر يُساهم في طبيعة وتمدد الاحتجاجات ضدها<sup>21</sup>، بينما تزداد المخاوف بشكل أكبر فيما لو لجأت "هتس" إلى سياسة التفجيرات والاعتقالات لاسيما ضد من يقودون الحراك الشعبي ولصق التهمة بجهات خارجية مثل نظام الأسد أو خلايا داعش وغيرها، وهذا رُبما يفتح على "هتس" أبواباً أخرى قد تلجأ لها مثل التشويش على التظاهرات بشنّ عمليات عسكرية محدودة ضد مواقع قوات نظام الأسد، الأمر الذي قد يدفع الأخير والطائرات الروسية على وجه الخصوص إلى شنّ ضربات جوية تجعل الناس تتخوف من التجمعات، وهو ما يصب في مصلحة الجولاني لوأد الحراك بطريقة غير مباشرة.

<sup>21</sup> في هذا السياق يرى أحد الصحفيين المتابعين لملف "هتس" في مقابلة مع معد التقرير أن: (ردة فعل "هتس" مرتبطة بتطور الحراك، مرجحاً أن "هتس" ستعمل على معرفة من معها ومن ضدها، ومن يمكن أن تعول عليه لتحجيم الاحتجاجات، ليسهل عليها التأثير على الأشخاص الأكثر فاعلية في الحراك).

## خاتمة:

أظهرت الاحتجاجات الأخيرة ضد "هتس" في العديد من مناطق شمال غربي سوريا، انتهاز الشارع السوري الفرصة للخروج والتعبير عن الغضب بعد سنوات من القمع والقبضة الأمنية المشددة، وهذا ما يضرب دعاية "الاستقرار الأمني" التي كثيراً ما روجت لها "هتس" في السنوات الماضية خصوصاً عندما تُقارن مناطقها مع مناطق سيطرة القوى الأخرى بسوريا لاسيما مناطق الجيش الوطني السوري.

وأياً تكن طريقة "هتس" في التعامل مع الاحتجاجات أو إخمادها، فإنه يمكن القول إن سكان المنطقة باتوا أكثر جرأة على الانتقاد، ورفض الظلم، وتحدي القبضة الأمنية، في مشهدٍ يُدرك ببدايات الثورة ضد نظام الأسد عام 2011، وبالتالي فإن المشهد يبدو مفتوحاً، خصوصاً مع وجود أزمة داخلية غير مسبوقه تكاد تعصف بـ "هتس" وحالة من عدم الثقة بين أجنحتها العسكرية والأمنية.

كما إن الغضب الشعبي بسبب ما كُشف من عمليات تعذيب في السجون طالت حتى المنتسبين لـ "هتس" يجعل من المهم تسليط الضوء بشكل مستمر على ملف معتقلي الرأي وفصائل قوى الثورة والمعارضة في معتقلات "هتس" للضغط تجاه معرفة مصيرهم والإفراج عن من هو على قيد الحياة منهم.

كذلك، من الأهمية بمكان الإشارة إلى وجود اختلاف في الأهداف بين أطراف "هتس" الداخلية الناقمة على الجولاني وبين الشارع المحتج، فالأطراف الأولى تنصب أهدافها على إسقاط الجولاني أو إضعاف قبضته أو استعادة دورها داخل التنظيم، في حين تنصب مطالب الثانية على إسقاط منظومة الاستبداد والتحكم التي صنعتها "هتس" بالكلية، خصوصاً مع الكبت الأمني وتراكم سنوات من القمع، هذا الاختلاف ربما سيكون له دوره مستقبلاً في تثبيط المظاهرات الشعبية في حال نجح الجولاني في الوصول إلى تسوية ما مع الأجنحة والتيارات المعارضة له داخل التنظيم، الأمر الذي يحرم الحراك مع أحد أهم العوامل التي ساهمت في تأجيجه.

نهاية لابد من الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أهمية الحراك الشعبي الأخير في مناطق سيطرة "هتس" ودوره النسبي في التصدي لحالة الاستبداد القائمة، إلا أن تنفيذ مطالبه بتنحية الجولاني تحديداً يبدو مرتبطاً بمآلات الأزمة الداخلية في "هتس" أكثر من ارتباطها بالتظاهرات الشعبية؛ فحكم الفصائل والمليشيات لا يستند إلى شرعية شعبية عادة حتى تسحب منه.